التنمية السياسية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع

Political development as a tool for achieving unity and political integration among the parts of society

د. مبروك كاهي، أستاذ محاضر (ب)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

ملخص الدراسة:

تركز الدراسة على العناصر الأساسية للتنمية السياسية، والتي بواسطتها يمكن تحقيق الوحدة والتكامل بين أجزاء المجتمع، فالعديد من النزاعات والتوترات العالمية لا سيما داخل الدولة الواحدة برجعها بعض الباحثين إلى غياب التنمية السياسية، هذه الأخيرة هي أحد الوظائف الأساسية للنظام السياسي، وبها يتم تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية أحد ركائز ودعم الوحدة والتكامل بين أجزاء المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

التنمية السياسية، العدالة الاجتماعية، وظائف النظام السياسي، التكامل الاجتماعي، التنشئة السياسية.

Study Summary:

The study focuses on the basic elements of political development through which unity and integration can be achieved. Many international conflicts and tensions, especially within the same country, are attributed to the absence of political development. The latter is one of the basic functions of the political system. Social justice is one of the pillars of and support for unity and integration among parts of society.

key words:

Political development, social justice, political system functions, social integration, political upbringing.

مقدمة:

تعتبر التنمية السياسية من بين الوظائف الرئيسية التي يقوم بها النظام السياسي في أي دولة من العالم، فالتنمية السياسية تحظى بأهمية بالغة من قبل النظام، فمن خلالها يستطيع النظام السياسي تحقيق مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وذلك بتجاوز أو الغاء جميع الفروق والانتماءات العرقية وحتى الثقافية والفوارق الاجتماعية، والتنمية السياسية تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار، هذه المشاركة تتم عبر المجالس التشريعية والمؤسسات الدستورية أي أن النظام السياسي يوفر عدة قنوات تمكن افراد المجتمع من المشاركة السياسية، مما يعطي المواطنين القدرة على إدراك مشكلاتها الحقيقية وكيفية التعامل مع هذه المشكلات تعاملا عقلانيا رشيدا يضمن للأفراد الحصول على حقوقهم، كما يضمن للسلطة المحافظة على سير النظام العام وعدم المساس به أو تعطيله بأي شكل من الأشكال.

فالنظام السياسي يهدف من خلال التنمية السياسية إلى تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أفراد المجتمع، ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بعد أن يتجاوز النظام السياسي أو يقدم أجوبة على بعض السمات التي إن فشل فيها قد تتحول إلى أزمة.

01- **تعريف التنمية السياسية:**

هناك العديد من التعريفات التي تناولت موضوع التنمية السياسية، وتجدر الإشارة أن هذا المفهوم ظهر في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، أي أنه مصطلح حديث على ميدان العلوم السياسية لم يكن معروف من قبل، أين افتقرت المجتمعات في تلك الفترة إلى القيم السياسية الثابتة نتيجة عدة ظروف لعل أبرزها تبعات الحرب العالمية الثانية وموجات التحرر التى اجتاحت دول العالم الثالث في تلك الفترة، ونتيجة لهذا الوضع وخطورته على الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية ككل عمل علماء الاجتماع السياسي على تطوير آلية تضمن المحافظة على وحدة المجتمع وتكامله السياسي هذه الآلية متمثلة في التنمية السياسية وقد حققت نجاحا في الدول التي كانت لها الارادة والجدية الفعلية في تطبيقها وهو ما انعكس ايجابا على الأداء والنمو الاقتصادي.

وقد أعطت منظمة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر من المستطاع.

وتعرف التنمية كذلك على أنها عملية تصاعدية مستمرة من أسفل إلى أعلى تجتاح وتنتشر في المجتمع كله رأسيا وأفقيا، وقد تبدأ التنمية بالنخبة أو فئة أو شريحة مجتمعية معينة، لكنها بعد ذلك تنتقل للمجتمع بوسائل عدة للمجتمع كله وتصبح شاملة، هذه الوسائل قد تتمثل في طرق اعلامية ثقافية اقتصادية اجتماعية سياسية وحتى سلوكية نفسية[1].

ويمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية على أنها نقلة نوعية وكمية من وضع إلى آخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية السياسية الاجتماعية الثقافية وحتى التكنولوجية.

فالتنمية كمفهوم عام هي مفهوم شامل وواسع يمس بالدرجة الأولى المجتمع، ومن هذه المقاربة فإن التنمية السياسية هي جزء لا يتجزأ من التنمية الكلية للمجتمع، ويمكن تعريف التنمية السياسية على أنها.

فالتنمية السياسية هي عملية تفاعل ثقافي سياسي تتداخل فيه العوامل المادية بالمعنوية، وهي متظافرة مولدة حالة انتقال للمجتمع من وضع التخلف إلى التقدم السياسي، هي عملية معرفة بالأساس، حيث تزيد كما ونوعا في المجال السياسي لدى الفرد والمجتمع .يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق من خلال العمليات السياسية المتعددة مثل الترشيح، الانتخابات، حرية التعبير والتصرف، تداول السلطة سلميا.... ألخ.

ويعرفها الباحث العراقي الدكتور "غازي فيصل" بأنها ظاهرة بنيوية ترتبط بعلاقات المجتمع وقوى الانتاج بالقوة والسلطة، والوضع الطبقي والاجتماعي، لذا فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية بإعادة توزيع للقوى الاجتماعية والثروة الاقتصادية والسلطة السياسية[2].

وتعرف التنمية السياسية على أنها تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم وعدم وقوفهم موقف اللامبالاة ويتسم ذلك بدرجة المشاركة الشعبية الموسعة.

وتعرف أيضا التنمية السياسية بأنها الاستقرار والتغيير المنظم، ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أنه أي شكل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك، إن دور التنمية السياسية يتحدد في تسهيل النمو الاقتصادي، كما تسهم في تهيئة الظروف للتغير في القيم مما يكفل التحول نحو المجتمعات الحديثة.

ومن ناحية أخرى تعمل التنمية على قيام المؤسسات التي تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلى تعبئة الجماهير وتفاعلها مع النظام القائم[3].

ويمكن تعريف التنمية السياسية كذلك على أنها "قيادة وإدارة العلاقة بين الأفراد والتنظيمات، والنشاطات الحكومية والعلاقات الخارجية للبلاد، كي يبلغ المجتمع أهدافه[4].

وهناك بعض التعريفات للتنمية السياسية لكنها غالبا ما تركز على طابع العلاقات بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن "التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام على تمايز البنى السياسية" هذا التعريف يركز كثيرا على متغير المساواة بين أفراد المجتمع المدني من جهة وبين احدى الوظائف الأساسية للنظام السياسي وهي وظيفة تمايز البنى السياسية أي استقلال المؤسسات عن بعضها مما يعطيها أريحية أكبر لأداء مهامها بعيدا عن أي ضغط من أية جهة كانت وبذلك تتحقق التنمية السياسية وفقا لهذا التعريف، فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي، وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتطويد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية. وقنوات لتنظيم الصراع السياسي، والتنمية السياسية تتطلب من النظام السياسي:

- قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والبيئة الخارجية.
- قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
- أن يكون الهدف من وراء التنمية السياسية هو عملية بناء حقيقية للديمقراطية.[5]

01- مفهوم الأزمة:

يعتبر مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات تداولا في القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، كما تكاد تكون الأزمة روتين في حياة الأفراد إلا أن حدتها تختلف من شخص إلى آخر كما أن كيفية التعامل معها ليست موحدة وان كانت متشابهة في بعض الأحيان، لكن قبل أن نقوم بتعريف الأزمة نقوم بتحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للأزمة.

الأزمة لغة: تعني الشدة والقحط، يقال أصابتهم سنة أزمتهم أزما، أي استأصلتهم، وأزم علينا الدهر أزم علينا أزما، أي اشتد وقل خيره.

الأزمة اصطلاحا: هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة[6].

الفرق بين المشكلة والكارثة والأزمة:

المشكلة: تعتبر الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة لكنها ليست الأزمة في حد ذاتها.

الكارثة: تعرف الكارثة بمفهومها العام وهو الغم، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الماديات أو في المعنويات أو كليهما معا[7].

أما فيما يخص خصائص الأزمة فيمكن اجمالها فيما يلي:

- التداخل في عناصرها والتشابك والتعقيد في أسبابها والقوى المؤيدة والمعارضة لها.
- عنصر المفاجأة الذي تحدثه والتركيز الذي تحظى به لدى المؤسسات والأفراد.
- قلة البيانات المتوفرة عنها وعدم الدقة فيها.
- إنها تمثل نقطة تحول رئيسية وأساسية لأحداث متسارعة ومتشابكة.
- يصاحبها صدمة وتوتر بدرجة عالية خاصة في بدايتها مما يسبب الضعف في امكانية التأثير الفعال فيها.
- إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله. لذا، فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني. الأزمة، تهديد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساساً عن صورة من صور الصراع.

ويعرف علماء الاجتماع الأزمة على أنها "اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع". الأزمة بهذا المعنى، هي عبارة عن خلل يؤثر

تأثيراً مادياً ملموساً على النظام كله. في حين يقصد بالأزمة سياسياً، "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد لنظام السياسي وتلابيبه وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله". لذا، فعند دراسة أيّ أزمة بالعموم، إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله. لذا، فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني. الأزمة، تهديد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساساً عن صورة من صور الصراع.

يعرف علماء الاجتماع الأزمة على أنها "اختلال نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع". الأزمة بهذا المعنى، هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً ملموساً على النظام كله. في حين يقصد بالأزمة سياسياً، "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد لنظام السياسي وتلابيبه وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله". لذا، فعند دراسة أيّ أزمة بالعموم،

ويختلف مفهوم الازمة باختلاف طبيعتها فهناك الأزمة الاقتصادية[8] والأزمة السياسية والأزمة الازمة الاجتماعية وغيرها، وارتباط هذه العناصر مع بعضها البعض يدل دلالة قطعية على وجود أزمة حضارية شاملة، ويعرفها "محمد حسن بهلول" " علاقة اجتماعية بين متغيرين مختلي التوازن"[9]

ولدراسة وتحليل أي أزمة لا بد من مراعاة العناصر الخمسة التالية:

01- طبيعة الأزمة.

02- طبيعة المدخـــلات.

03- تأثير النظـم المجتمعية الأخرى.

04- قــدرة النظـــام ومستويـــات أدائــه.

05- موقــف الفاعليــة الداخليــة للنظـام اتجــاه الأزمــة.

أما عن أسباب الازمة فهي متعددة ومتنوعة منها ما هو سياسي ومنها اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي، إلا أن عندما تمس الانظمة فرعا ما فإنها تؤثر على بقية الفروع الأخرى على اعتبار أنها كلها تخضع للنظام الكلي وهو النظام الاجتماعي وباقي الأنظمة الأخرى (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...) هي جزء منه.

01- الأسباب السياسية: وهي من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة وتساهم كثيرا في تطورها وحدة تفاقمها، ذلك أن الأزمة الحادثة تعبر عن سوء العلاقة بين النظام وسلطته من جهة والمجتمع المدني من جهة ثانية، وهو ما ينتج عنه هوة أو قطيعة بين هذين المتغيرين، وهناك عدة عوامل أو أسباب تفقد المجتمع المدني الثقة في النظام السياسي لعل أبرزها.

– غياب سلطة سياسية قوية تدير الأمور، وتعمل على توجيه العملية السياسية وإحداث تغييرات تنظيمية وسياسية[10].

- فشل مؤسسات النظام في وظيفة بلورة المصالح وتجميعها، وهذا ما ينعكس على العملية البيروقراطية، أي أن أجهزة النظام السياسي تتحول من أجهزة خدمة إلى أجهزة حكم، وهذا ما يعمق الهوة أكثر بين النظام السياسي والمجتمع.
- إشكالية شرعية النظام السياسي في حد ذاته، وهنا تظهر مسألة الحريات العامة وكيفية تعامل النظام السياسي معها وزيادة القهر والتسلط كلها وغيرها تساهم في حدة وتفاقم الازمة بين النظام والمجتمع.
- الفساد السياسي والإداري عندما تستشري هذه الظاهرة خاصة من قبل شاغلي المستويات العليا للإدارة، فإن جميع مؤسسات الدولة تصاب بحالة من اللاعقلانية واللارشادة في التسيير مما يجعل المجتمع المدني أما استفهام حول جدوى النظام السياسي وموقفه من هذه الظاهرة التي هي في الاصل ازمة قد تترتب عنها أزمات أخرى[11].

02- الأسباب الاقتصادية: وهي الأخرى لا تقل أهمية عن الأولى (السياسية) فضعف الأداء والمردودية للمنشآت الاقتصادية الضخمة التي كلفت المجتمع تكاليف وتضحيات جسيمة من شأنها أن تخلق أزمة بينه وبين النظام السياسي القائم الذي يتولى عملية اصدار القرارات وتوجيه السياسات العامة الخاصة بالقطاع الاقتصادي، كذلك العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية غالبا ما يتم تصويرها بشكل سلبي، خاصة أثناء عملية التحول الديمقراطي أين يتم المساس أو الاضرار بالأداء الاقتصادي خاصة في الانظمة دول العالم الثالث التي كانت تعاني من الأنظمة التسلطية.

03- الأسباب الاجتماعية: تنشأ الأزمة لأسباب اجتماعية لعدة نتائج أو أسباب، تتسبب عادة عن اختلال في التوازن الاجتماعي بين مختلف الطوائف والشرائح، أو بينها أو بين السلطة السياسية والنظام السياسي، والسلطة الحاكمة فيه، وينعكس هذا الوضع في أزمة اجتماعية قد تمس مختلف المجالات، والأزمة الاجتماعية قد تحدث لعدة أسباب لعل أبرزها تزايد لجوء الدولة إلى السياسات والممارسات القمعية، لضمان سيطرتها على المجتمع، كذلك التنافس بين مختلف القوى الاجتماعية المتعددة في المبادئ الفكرية والسياسية، الامر الذي يؤدي الى انتقال مدروس نحو توازن جديد للقوى الحزبية والسياسية، أو سقوط النظام تحت مطرقة الضغط الاجتماعي المتصاعد، وعدم وجود قنوات صالحة لاستيعاب هذا الصراع وإعادة تأسيسه سلميا.

وتسبب ظاهرة التهميش في حدوث أزمة اجتماعية وينتج عن هذا الأمر أزمة عزوف لدى أفراد المجتمع وعدم اهتمامهم بالحياة السياسية، وبهذا يحدث انفصام بين عالم التهميش والنخب السياسية والاقتصادية، وهو ما يولد علاقات الاقصاء وعدم الانتماء بين العالمين، ويتم التعبير عن سخط الاطراف المهمشة في عدة أشكال كالتمرد الجماعي، أو الارتباط بحركات الاحتجاج الديني.

وعندما تفشل الفئات الاجتماعية التي تسعى الى تحقيق المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية فإن الامر يزداد سوءا وتدخل في صراع داخلي فيما بينها وبذلك تنتشر مشاعر السخط الاجتماعي العام، وتأخذ صور متنوعة منها الانتفاضات الحرب الأهلية العصيان المدني الاحتجاجات والمظاهرات ....الخ وهنا يجب النظام السياسي والسلطة لا مبرر لبقائهما أو شرعيتهما، كما هناك أسباب أخرى للازمة كالثقافية وغيرها وكلها ذات علاقة مباشرة بالنظام السياسي والمجتمع المدني وتؤثر على العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين، إن هذه الازمات تؤثر بشكل كبير وجلي على النظام السياسي واستقراره من جهة وعلى وحدة المجتمع وتكامله السياسي من جهة ثانية، ومن أجل المحافظة على توازن هذه العلاقة فإن النظام السياسي يلجأ للتنمية السياسية كأداة لتحقيق هذا الهدف، ولا يمكن أن تتأتى هذه العملية إلا بعد أن يقدم النظام السياسي عدة اجابات لمجموع تساؤلات هي في الأصل سمات لكن ان فشل النظام السياسي في التعامل معها تتحول إلى أزمات تهدد وحدة المجتمع وتكامله السياسي وحتى الاجتماعي.

01- أزمة الهوية:

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه الى حكومة وطنية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاءه للحكومة المركزية[12]، وعلى هذا الأساس تعرف الهوية بأنها "الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف العليا للوطن" ومن هذا التعريف نستنتج أن أزمة الهوية هي أزمة ولاءات ومن هنا يتعين على النظام السياسي استخدام كامل قدراته من أجل تكييف هذه الولاءات وتحويلها إلى الولاء الوطني، وتزداد حدة هذه الأزمة في دول العالم الثالث الدول المتخلفة الدول التي حازت على استقلال من الدول الاستعمارية، في هذا النمط من الانظمة تتعدد وتتنوع الولاءات داخل المجتمع من قبلية إلى شخصية الى عرقية طائفية وفي أسوأ الحالات إلى دينية، بينما في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية فإن النموذج التنموي الغربي يرتبط بتحول المجتمع السياسي الى الدولة الحديثة المكتملة البناء، والاتفاق حول الهوية الوطنية، الذي نجحت في تطبيقه إلى حد ما، بينما أو في حين فشلت دول العالم الثالث مثلما ذكرنا سابقا أين عمليات ترسيم الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية أضرت كثيرا بالتوازنات بالأقليات والجماعات العرقية العرقية[13] أين طرحت أزمة الهوية بشكل حاد[14].

وتزداد حاجة النظام السياسي للقيام بعمليات التنمية السياسية من أجل تحقيق التكامل السياسي خاصة في ظل تنوع السكان وتوزعهم على عدة مناطق، وغيرها من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تعمق من أزمة الهوية، التي قد تتضاعف على حساب الهوية المشتركة، ومن أجل تفادي كل هذا يستوجب على النظام السياسي أن يقوم بـ:

- الاتفاق على اقرار الهوية المشتركة.
- الايمان والاختيار الطوعي للانتماء إلى الإقليم أو الدولة الواحدة.
- نظام للاتصال يربط بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد يسهل تبادل وتناقل القيم المشتركة.

إن أزمة الهوية لديها عدة تبعات في حال ما فشل النظام السياسي في التعامل معها، فهي تهدد وحدة المجتمع من خلال بروز الصراع الداخلي بين مكونات المجتمع، هذا الصراع الذي عادة ما تكون بداياته الأولى اجتماعية محضة لكن ان فشل النظام السياسي في احتوائها في وقتها وبالكيفية المناسبة قد تتحول إلى أزمة صراع داخلي بصبغة سياسية قد تغذيه أطراف فاعلة من البيئة الخارجية مما يزيد الضغط على النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة ثانية أين تصبح مكوناته مهددة بالانهيار والانفجار في ظل غياب الهوية الوطنية، أين يتم التعبير عن هذا التمزق والصراع الداخلي فيما يعرف بالحروب الأهلية[15]، أو بتعريفها الاجتماعي فشل مكونات المجتمع الواحد في الوصول إلى أرضية اتفاق لبناء هوية مشتركة تعبر عن الانتماء القومي للدولة الواحدة، فعمق أزمة الهوية ينجم عنه عدم المساواة في المعاملة، كذلك التفاوت في توزيع القيم السياسي وبذلك تحصل عمليات الاقصاء أو التمييز على أسس لا أخلاقية ولا عقلانية كاتخاذ الدين كمعيار أو اللغة والمذهب وحتى العرق.

فأزمة الهوية هي أزمة لها تبعات خطيرة على المجتمع والنظام السياسي معا، فالصراع على الهوية غالبا ما ينتهي بتدخل أجنبي وهذا ما حدث فعلا في المجتمعات التي فشل فيها النظام السياسي في فرض هوية الدولة الوطنية وكذلك تحقيق الانتماء والولاء للكيان السياسي وهذا ما وقع لدولة السودان أين بدأ الصراع داخل المجتمع ليصل الى حرب أهلية تغذيها أطراف خارجية لينتهي بتقسيم البلاد إلى دولتين، وحتى إن تمكن النظام في التحكم في هذه الأزمة(أزمة الهوية) دون الوصول إلى حلول جذرية لها فإن هذه الأخيرة تعمل إضعاف الدولة واستهلاك موارده وتوجيه الطاقات في غير محلها وتعيق عمليات التنمية.

فالتنمية السياسية اتجاه هذه الأزمة ليست بالامر السهل أو الهين فقضية الهوية هي مرتبطة أساسا بوجود المجتمع واستمراره لكن هذا لا يعني من وجود خيارات إذا ما تحققت فرص التنمية السياسية وذلك بـ: الاعتماد على وجود شخصية كاريزماتية قادرة على تجسيد الآمال والرموز المشتركة القومية، وإن كان هذا الاجراء غالبا ما تلجأ إليه دول العالم الثالث فهذا الخيار لا يعتبر كحل جذري وسرعان ما تعود بدور الازمة من جديد، وقد تلجأ هذه الدول النامية على الحزب الواحد الذي يعتبر في مثل هذه الأنظمة المجسد الوحيد للهوية والشخصية الوطنية للأمة الواحدة، وحتى وأن فتحت المجال للتعددية فإنها تكون تعددية في إطار سياسي واحد[16].

02- أزمة الشرعية:

إن أزمة الشرعية هي أزمة جد حادة يمكن أن تصيب نظام الحكم وقد يترتب عليها الإطاحة به بأساليب قد تكون عنيفة في أغلب الحالات، فغياب عنصر الشرعية يجعل النظام السياسي غير مطمئن لبقائه وغير قادر على الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العملية السياسية، وبسبب أزمة شرعية النظام قد يلجأ هذا الأخير الى استخدام أساليب العنف والإكراه حتى يضمن بقاءه واستقراره، لكن في ذات الوقت قد تستخدم هذه الاساليب في الاطاحة به بعد يأخذ المجتمع شرعية تحدي النظام القائم واستخدام أساليب العنف للإطاحة به.

فالشرعية بمعناها الواسع هي القبول بالنظام السياسي من قبل مواطنيه واعتقادهم أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم، وعليه فإن درجة القبول والمصداقية وقبول السلطة تعني التحول من الأسس التقليدية للسلطة إلى الأسس الحديثة أي الأساس التعاقدي، ولأزمة الشرعية عدة صور وأنماط[17] كلها من شأنها أن تؤثر على وضع النظام السياسي والمجتمع.

- أزمة الشرعية أزمة دستورية مؤسساتية: عندما يرفض المجتمع تقبل هذه المؤسسات الرسمية باعتبارها مصدر أو شكل من أشكال السلطة القائمة، وهذه الازمة تنجم عن سياسات تقوم بها هذه المؤسسات بعيدا عن وظائفها الحقيقية أو اساءة استخدام الافراد القائمين على هذه المؤسسات لأدواتها ووسائلها.
- أزمة الشرعية أزمة تغيير: قد تكمن في أزمة التغيير التي تواكب عملية التغيير في البناء الاجتماعي، فالوضعية السياسية المتعلقة بتنظيم المجتمع وقيادته لا تكون شرعية إلا عندما تعبر عن هويته، ولكن تبقى شرعية السلطة مع نفوذ وقيم المجتمع في كل نظم عمله.
- أزمة الشرعية أزمة فعالية: ويقصد مدى قدرة النظام على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة من أجل مواجهة أزمة التوزيع التي تعتبر من بين الوظائف الأساسية للنظام والتي من خلال يحافظ النظام السياسي على وحدة المجتمع وتماسكه.

وأزمة الشرعية لها آثار سلبية على المجتمع و النظام السياسي في حد ذاته قد تعصف بأمن واستقرار الدولة، لعل أبرزها انحلال الروابط التي تربط النظام بعناصره المجتمعية، والتي كانت قائمة على الرضا والقبول والاعتراف المتبادل، لتحل محلها علاقات الاكراه والعنف والقوة وهنا تجد السلطة نفسها مرغمة على استخدام وسائل القسر ضد الجماعات المعارضة، كما أن أزمة الشرعية قد تؤدي أو تعرض الجماعات السياسية وحتى الاجتماعية للانشقاق والصراع وما يتبعه من أزمات، ليصل إلى مرحلة الانهيار واللاستقرار سياسي وتبرز أشكال العنف في أبشع صورها، ومن ثم تتحول مصدر تهديد للدولة ككيان ووجود المجتمع في حد ذاته[18].

ومن أجل تجاوز هذه الأزمة التي قد تتحول مصدر لجميع الازمات على النظام السياسي بناء عقد توافقي مع المجتمع يتم بموجبه بناء شرعية قائمة على ما يلي:

- الرضاء العام والقبول الجماعي.
- مراعاة المصلحة العامة وتحقيقا لها.
- الطريقة والأسلوب المتفق عليهما جماهيريا في تولي السلطة السياسية وتداولها.
- توجهات ومدركات المواطن السياسية الطويلة (التنشئة والثقافة السياسية)

ومن أجل وضع أسس للشرعية يقدم "ماكس فيبر" ثلاثة أنماط أو أشكال للشرعية

أ- الشرعية التقليدية: وتستند إلى العادات والتقاليد ومبدأ الوراثة والمعتقدات الدينية.

ب- الشرعية الكاريزماتية: وتعتمد على الصفات الذاتية والشخصية للقائد

ت- الشرعية الدستورية القانونية: وتستند إلى النصوص القانونية والدستورية أي أن إسناد السلطة يتم وفقا للقواعد الدستورية المتعارف عليها.

إذا ما بقيت القواعد التقليدية هي التي تحكم وتسيطر، فإن من شأنها أن تخلق فجوة بين المواطن والحكومة القائمة. وهذا يُفسر باللا قبول وعدم الرضا العام وعدم الاتفاق. وهذا ما يطلق عليه معضلة الشرعية. تتلخص المشكلة في عملية التحول من النمط التقليدي إلى النمط الدستوري القانوني الذي يقتضي عمليات التحديث السياسي. وتلك العمليات يترتب عليها ظهور طبقات جديدة، وزيادة في درجة الوعي السياسي، وإحلال قيم سياسية جديدة محل القديمة. ويعني ذلك كله، أن السلطة السياسية القائمة ينبغي أن تتكيف وتتطور وتستجيب لتلك المقتضيات. عموماً، ترتبط الشرعية بقدرة النظام السياسي على الاستجابة لحاجات المواطنين المتزايدة[19].

03- أزمة المشاركة السياسية:

المشاركة في معناها الحقيقي هي طريقة حياة Style of life تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي في حياته دون تمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العرق أو الدين أو اللغة أو العمر أو الطبقة، والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسئولية، وفي الوقت ذاته هي هدف ووسيلة في آن واحد، ومع ذلك فالمشاركة السياسية تتطلب وعيا ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية كما تتضمن بيئة تمكن لها النمو كما تتطلب إدراكا من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن، وبسبب هذه المتطلبات فإن الجماعات المحرومة والتي لا قوة لها تستبعد من تلك الحقوق والمسئوليات، أي أنها لا تملك القدرة على صنع القرار[20].

فالمشاركة السياسية هي أحد مقومات الحداثة السياسية والتي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع.

فأزمة المشاركة السياسية قد تنجم عن عجز في أداء المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، وإقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب جاهزة منعت من خلالها روح المبادرة المبدعة وتأكيد الأحادية المتعسفة وتراكم عناصرها لسنوات عديدة، ففي ظل أنظمة ذات أحادية حزبية[21] تمارس النخب الحاكمة سياسة الاقصاء وعدم اشراك القوى ذات التوجه السياسي المعارض، وتعمد الى السياسات التعبوية التي غالبا ما تكون مفرغة من محتواها الحقيقي المتمثل في المشاركة السياسية الحقيقية، التي تختلف كل الاختلاف عن المدلول الأول (المشاركة السياسية) فالتعبئة السياسية تأخذ أشكال التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الاسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب الحاكم، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها وبالتالي الافتقاد إلى وجود قنوات شرعية أخرى، فهذا الانسداد فتح المجال على مصراعيه لبروز ظاهرة العنف السياسي.

وإضافة على الأسباب السالفة الذكر التي قد تنشأ عن أزمة المشاركة السياسية، انعدام قنوات ووسائل تتيح للمواطنين التعبير والمشاركة في صنع القرارات وحتى الاسهام في صنع السياسات العامة، كذلك ترتبط بمدى استعداد المواطنين للمشاركة التطوعية في أنشطة النظام السياسي، ومن جهة ثانية فإن أبرز الاسباب التي تساهم في معضلة أزمة المشاركة السياسية والتي تؤثر سواء من قريب أو من بعيد على وحدة المجتمع وتكامله السياسي، هي بروز فئات وشرائح اجتماعية جديدة خاصة للأنظمة حديثة الاستقلال أين تغلب سياسة ملء الفراغ والاهتمام أكثر بعمليات البناء والتشييد على حساب صنع القرارات السياسية التي تحتكرها أنظمة الاحادية الحزبية، هذه الفئات الاجتماعية الجديدة ومع تدرج الزمن والاستفادة من كل ما هو متاح من تعليم وثقافة يتكون لديها ويتبلور عندها وعي سياسي حيث أن الاختلاف في الرؤى والتوافق بينها وبين النظام السياسي قد يؤدي بها الأمر عدم المشاركة لانعدام اقتناعها بتوجهات النظام السياسي وهو الأمر قد يفتح المجال للصراع وتصفية الحسابات مما يجعل المجتمع أمام مفترق سياسي قد ينتهي بانفجار أو صراع، بين الفئات الاجتماعية الجديدة والنخب السياسية الحاكمة التي قد تحاول المحافظة على ما يطلق عليه بالمكتسبات أو الامتيازات التي حصلت عليها في ظل الأحادية الحزبية، حتى وفي ظل انتهاء هذه الأخيرة والانتقال إلى التعددية الحزبية السياسية فإن أزمة المشاركة السياسية لا يعني أنها قد حلت، فغياب الاحزاب السياسية عن القيام بدورها الحقيقي والفعلي من خلال عمليات التوعية من خلال الحملات ليست فقط الانتخابية وإنما حتى الاعلامية كذلك ممارستها لوظيفتها الرئيسية وهي التنشئة السياسية.

ويمكن اعطاء تنمية سياسية نتوصل من خلالها إلى حلول لهذه الأزمة من خلال النظريات المفسرة لها ويمكن اجمالها فيما يلي:

أ- النظرية الأولى: من أبرز المنظرين لهذه النظرية (كارل دويتش) كذلك (ليرنز) وتنطلق رؤيتهما للمشاركة السياسية أن عمليات التحديث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في العملية السياسية، فبينما ركز (ليرنز) على تأثيرات التحضير والاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة، بينما ركز (كارل دويتش) على مفهوم التعبئة الاجتماعية، إذ يرى أنه ليس من الضروري أن تقود التعبئة الاجتماعية الى المشاركة السياسية، ولكن قد ينجم عنها موقف جديد، حيث في إطارها يصبح عدد كبير من الأفراد في متناول القدرة الحاكمة على المناورة، كما أشار دويتش إلى أثر وسائل الاتصال الجماهيري وتغيير أماكن الاقامة وتزايد معدلات التعليم كلها عوامل من شأنها ترفع من نسب المشاركة السياسية.

ب- النظرية الثانية: تربط هذه النظرية بين المشاركة والتركيب الاجتماعي مفترضة أن من أهم مؤشرات ودلائل عملية التحديث المختلفة التغيرات التي تطرأ على نظام التركيب الاجتماعي. فحوى هذه النظرية، أن عملية التحديث تخلق جماعات وشرائح اجتماعية جديدة لم يسبق وجودها. وأن ظهور هذه الجماعات والشرائح الاجتماعية لا بد وأن يغير نمط وطبيعة العلاقات بين الجماعات القائمة من جهة، وبينها والجديدة من جهة أخرى.

جـ- النظرية الثالثة: وهي نظرية النخبة المثقفة، وتجد أصولها وتجلياتها لدى أنصار المدرسة التاريخية الذين أولوا الحركات القومية والأفكار الأيديولوجية اهتماما كبيرا في علاقتها بالمشاركة السياسية. يركز أنصار هذه النظرية على الدور الذي تلعبه الحركات القومية في نشر أفكار المساواة والعدالة ومبادئ القومية، وكذلك في إثارة حماسة الجماهير لممارسة العمل السياسي. فهم يؤكدون على أهمية أفراد هذه النخبة في خلق الأفكار القادرة على تغيير الاتجاهات وأنماط السلوك السياسي لدى الطبقات الاجتماعية الأخرى[22].

وإذا ما نجح النظام السياسي من تحويل أزمة المشاركة إلى سمة من سماته فإنه يعطيها بعد اجتماعي له الأثر البالغ على المجتمع وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن جهة ثانية فإن الصيرورة التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية هي حتمية لا بد منها فعلى النظام السياسي ان يطور آلياته من خلال عمليات التنمية السياسية من أجل استيعاب هذا التحدي بالمشاركة السياسية في صنع القرارات وتوجيه السياسات العامة، كما أن المشاركة السياسية لا يوجد لها نموذج موحد في العالم وأن درجاتها تختلف من نظام إلى آخر، فعلى الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث أن تعمل على تكييف آليات المشاركة السياسية بما يتوافق مع خصوصيتها ومتطلبات بيئتها الداخلية.

04- أزمة التوزيع:

وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسئولة عن تلبية هذه الاحتياجات، والمطالب لرفع مستوى المعيشة في المجتمع، وهذا التوزيع يكون في شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية، والفرص بين الأفراد والجماعات ويمكن قياس قدرة النظام السياسي على هذه الوظيفة، عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية[23].

وتتداخل أزمة التوزيع مع أزمات أخرى مثل قدرة النظام الاستخراجية، والتي تعبر عن مدى كفاءة النظام من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء، وتعتبر هذه القدرة ذات الأهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، هذا الأخير لديه مطالب والاحتياجات تتزايد مع الوقت ويصبح لديه درجة توقع بزيادة المنافع الاقتصادية.

وتزداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية التي تعاني التخلف على عدة أصعدة اقتصادية مختلفة، مما يسبب عدة مشاكل في قدرة النظام الانتاجية، ويجعل النظام والمجتمع أما أزمة الاعتبارات الفنية والحسابية في التوزيع، وتنتج عن هذه الأزمة كذلك أزمة المساواة والعدالة الاجتماعية، ورغم اتباعها عدة سياسات مثل زيادة الضرائب واستصلاح الأراضي إلا أن الخلل وعدم التوازن وحتى القصور الاقتصادي أدى إلى فشل هذه الاجراءات، ومن ثم التخلي عنها وإتباع سياسات أخرى أسوأ من سابقتها الأولى مما يعني استمرار الأزمة وتواصلها.

وتشير أغلب الدراسات التي تناولت الصراعات والحروب الأهلية في دول العالم الثالث في إفريقيا وآسيا وحتى في بعض دول أمريكا اللاتينية أن السبب وراءها أزمة التوزيع، ففي ظل الفشل الاقتصادي يضاف إلية بعض الحساسيات السياسية أي يعمد النظام السياسي إلى محاباة فئة اجتماعية على حساب أخرى، هذه التمييز يكون على أساس الموالاة للنظام السياسي فيعمد النظام الفئات المعارضة لوجوده كإجراء إقصائي أو لعدم كفاية الموارد اللازمة، وبنظرة تحليلية لأبعاد هذه الأزمة أي التوزيع نجد أن معظم دول العالم الثالث عانت من الاستعمار التقليدي الذي ردحت تحت ظله سنوات عديدة بعضها خاض كفاحا سياسيا من أجل استعادة سيادته الوطنية وبعض الدول الأخرى خاضت كفاحا سياسيا ومسلحا كلفها تضحيات جسام في الأرواح وفي مقدراتها الوطنية، لكن الأصعب من كل ذلك وذاك أن هذه الدول عندما خرجت من الوضعية الاستعمارية لم تخرج بسلام، بل خرجت عن طريق اتفاقيات تضمن الهيمنة للدول الاستعمارية خاصة الاقتصادية منها، لعل أبرزها مع العلم أن معظم دول العالم الثالث ليست صناعية وإنما زراعية أو تعتمد على الثروات الباطنية من محروقات ومعادن وغيرها، هو استمرارها في انتاج منتوجات لا ترجع بالفائدة على المجتمع وإنما يكون في خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية

السابقة، ومن جهة أخرى تعدد الاثنيات في هذه الدول النامية مع عجز النظام السياسي على احتوائها واكتفائه بدعم اثنية دون أخرى على بقائه فإن أغلب عمليات التوزيع يكون موجه لها[24]، وأزمة التوزيع قد تتسبب فيها السياسات الداخلية كتوزيع الأراضي الزراعية لغير مستحقيها وحرمان فئات أخرى هي أكثر أو في أمس الحاجة إليها وهنا تظهر مظاهر الفرقة والتجزئة داخل المجتمع، بحيث يصبح المجتمع منقسم على نفسه والأسوأ من هذا أن يكون النظام السياسي هو من وراء هذا الانقسام، فتظهر حركات احتجاجية غالبا ما تبدأ بمطالب قانونية دستورية تكفلها دساتير وقوانين هذه الدول كالعدالة في توزيع الثروة[25] فرص العمل تولي المناصب خاصة السامية منها، وإذا ما فشل النظام السياسي في معالجتها في طريقة حكيمة ورشيدة فإن هذه المطالب قد تتحول إلى أكثر تطرفا تتجسد في أسوأ صورها بالمطالبة بالانفصال كدليل على عجز النظام في معالجة هذه الأزمة.

وبالنظر لخطورة هذه الأزمة على الدولة قبل المجتمع والنظام، فإنه يتعين القيام بعمليات تنمية سياسية قبل القيام بتنمية اقتصادية، فالأولى تعني أن على القادة السياسيين في النظام أنهم مسئولين على كافة المواطنين الذين يقيمون على أراضيها بما فيهم الأجانب وليس فقط مسئولين على الفئة الاجتماعية أو الطائفة العرقية التي ينتمون إليها، وبالتالي تختلف معايير التوزيع، ومن جهة ثانية أو أخرى فإن هذه الدول عانت من ويلات الاستعمار إضافة إلى موقعها الجغرافي مناطق حارة صحراوية تتضاءل فيها المساحات الزراعية تقابلها زحف متواصل لرمال الصحراء ونقص الموارد المائية اللازمة لري هذه المساحات أو حتى استصلاحها، فالتنمية السياسية تعني على المجتمع إدراك حجم التحديات ومن ينتظره من عمل للخروج من ظاهرة التخلف وعدم تحميل النظام والاقتصاد أكثر من طاقته، فالتنمية السياسية تعني تحقيق الرشادة في التسيير والحكم وبذلك تصبح آلية التوزيع من أزمة في النظام السياسي إلى سمة وبالتالي الزيادة من وحدة المجتمع وتكامله السياسي.

05- **أزمة التغلغل:**

تعبر هذه الأزمة عن قدرة النظام السياسي في تدفق رموزه إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء، ومن خلال هذه الوظيفة تبدي النخبة الحاكمة تأكيدها على القيم التي من خلالها يمكن إثارة حماس المواطنين وتنمي لديهم الاهتمام بالشعور القومي وبواسطتها تتمكن من تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع[26]، وتزداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية أو الدول التي تعاني من اضطرابات على مستوى أجهزتها وهياكلها ومؤسساتها الرسمية، فالتغلغل لا يتحقق بوجود الدولة الجامد والمعبر عنه في البنايات الرسمية أو من يتولون المهام باسمها ويرتدون رموزها سواء أكان ماديا أو معنويا، فأزمة التغلغل تنتج عنها أزمة ثقة بين المجتمع والنظام السياسي أو ما يطلق عليه لدى المجتمع والأكاديميين بغياب الدولة، فغياب هذه الأخيرة يعني قيام المواطنين بأدوار هم غير مؤهلين للقيام بها أو لا يملكون الوسائل

للقيام بها وحتى وإن امتلكوها فإن استخدامها يكون اللاعقلاني وغير رشيد فالأولوية تكون للمصلحة الخاصة ولا وجود للمصلحة العامة فمن يرعى هذا الجانب ويكفل الجانب الأول هو غائب.

في إفريقيا وبعض دول آسيا وحتى أمريكا اللاتينية تعددت الكيانات داخل الكيان السياسي الواحد، وتتعدد فيه المجتمعات، فعملية ضبط الحدود للدولة وتعزيز وضعها الأمني الداخلي بتوفير الموارد البشرية والموارد المالية وحتى الوسائل الممكنة لذلك لا يعني أن النظام السياسي قد أنهى أزمة التغلغل، فالمظلة الأمنية لوحدها لا تكفي لإنهاء هذه الأزمة فالفرد أو المواطن يجب أن يشعر بوجود الدولة ليس فقط في مكان عمله أو أماكن تجمعه إنما يشعر بذلك حتى في بيته وذلك من خلال المظلة السياسية والتنموية، فإلى جانب الامتداد الأمني لا بد أن يواكبه امتداد مدني حضري أي تواجد الدولة المدنية التي تحترم فيها الحريات وتقدس فيها القيم عبر كامل الإقليم.

وحسب "لوسيان باي" فإن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات المتفاعلة مع بعضها البعض، " علاقات شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة"، "علاقات الجماعات ببعضها البعض"، "علاقات شاغلي الأدوار بالمواطنين الناشطين في المجتمع"[27]، وضمن هذه العلاقات يمارس النظام السياسي وظيفة التغلغل فغيابها يعني أن تثار أزمة الثقافة الموحدة الوطنية في مقابل الثقافات الفرعية .

فسمة التغلغل يعني تواجد الدولة في كامل جزئيات المجتمع، وهذا التواجد لا يعني أو المقصود به الدولة البوليسية، لأن الهدف والغاية مختلف كل الاختلاف فالأولى تمارسها الدولة من أجل خدمة المجتمع والحفاظ على تماسكه ومن ثم عندما يشعر المواطن بوجود الدولة القوي وأن هذا التواجد هو في صالحه وفي خدمته فإن هذا المواطن سيحمل معه دولته إلى أي مكان يتواجد فيه حتى خارج الاقليم، بينما التغلغل على شاكلة الدولة البوليسية فإن الهدف منه هو حماية النظام وضمان استمراره وبقائه وهذا يعني كبت للحريات العامة والإخلال بالتوازنات الاجتماعية أي اللعب على الورقة الطائفية العرقية التي تدخل المجتمع في صراع مع بعضه البعض مما يعطي المبرر لاستخدام أساليب القمع والإكراه وشرعية وهمية لبقاء النظام، إلا انه ومع مرور الوقت يفشل النظام البوليسي لكن هذا الفشل سيخلف وراءه آثار جانبية على المجتمع إن لم يتم تداركها من خلال عمليات التنمية السياسية فإنها سوف تؤدي إلى أزمات أخرى.

06- أزمة الاستقرار السياسي:

إن حالة أزمة النظام السياسي هي نتاج التفاعل بين عاملين أساسيين أولهما تكون له آثار استقرارية وثانيهما تكون له آثار غير استقرارية، وبذلك فإن كل سلطة تتجه أحد الاتجاهين، فإما أن تتحول إلى إدارة للسلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدستور والدولة والقانون، فتنتمي بذلك إلى سلطة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات.

فشرعية النظام السياسي تبنى على توافق واسع بين ما يطلبه المجتمع، في مقابل ما تقدمه السلطة الحاكمة ضمن أدائها لوظائفها الموكلة لها، وفي حالة انعدام هذا التوافق فإن الرؤى تختلف ويظهر التباعد وعدم الانسجام، وهذا ما يسفر عن حالة عدم الاستقرار في المجتمع، وتظهر أزمة اللااستقرار السياسي على عدة مستويات كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة، وفي التغييرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم الاستقرار السياسي حيث العنف المستخدم من طرف السلطة سمة السلوك السياسي السائد، إن أزمة الاستقرار السياسي قد تتسبب في تردي الوضع السياسي والاجتماعي، ومن تم حالة اللااستقرار، وهو ما يعطي المجال الفرصة للمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية لضبط هذه المتغيرات المتناقضة.

ورغم أن أزمة الاستقرار السياسي تمس النظام في أعلى مستوياته إلا أن لها آثار مباشرة على المجتمع، فعدم الاستقرار تمس الأفراد في حياتهم الشخصية وتتجسد أزمة الاستقرار السياسي في عدة صور لعل أبرزها:

أ- ظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة هذه الجماعات قد تحمل السلاح بحجة حماية مصالحها، إلا أن هذا المبدأ يكون كمبدأ أولي سرعان ما يتحول إلى ضرب مصالح جماعات أخرى وهو ما يعقد أزمة الاستقرار أكثر وأكثر، وهذه الأزمة تعبر عن ضعف أداء النظام واستغنائه عن أهم ميزة من ميزاته والتي ينفرد بها عن سائر التنظيمات الأخرى التي تدور في فلكه وهي الاحتكار الشرعي والمنظم للعنف.

ب- خروج المواطنين في مظاهرات وتجمعات تعبيرا عن سخطهم للأوضاع المتردية وعجز النظام السياسي في الامساك بمظاهر الأزمة، سرعان ما تتحول إلى مظاهر عنف واحتجاجات مسلحة.

ت- أزمة الاستقرار السياسي لا تمس النظم الاجتماعية فحسب بل تمس النظم الاقتصادية ففي حالة اللااستقرار لا يمكن القيام بأية أنشطة اقتصادية، ولا استثمارات يمكن أن تعود على الفائدة للمجتمع والدولة معا.

ث- وأهم سلبية لحالة اللااستقرار هو تغيير التركيبة الاجتماعية، حيث حالة اللااستقرار واللاأمن قد تؤدي بالهجرة الداخلية أو ما يعبر عنه لدى دارسي علم الاجتماع بحالات النزوح غير المنظمة وفي حالات اشتداد الازمة قد نشهد حالات نزوح وحالات هجرات خارجية، إن هذه الحالة قد تؤثر على وضعية المجتمع

خاصة عندما تمتزج عادات مختلفة مع بعضها البعض (سكان الريف مع سكان المدينة).

التنمية السياسية هي عملية شاملة لا تستهدف المجتمع المدني فحسب، بل تستهدف النظام السياسي كذلك فعملية الاستقرار السياسي هي أكثر من ضرورة، لذا فالعمل في إطار الأطر الدستورية والقانونية من شأنه أن يساهم في الاستقرار السياسي، كذلك الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية الرشيدة فاستقرار النظام السياسي يعني استقرار المجتمع[28] ومن ثم ازدهار ورفاهية الاقتصاد، فسمة الاستقرار يجب أن تكون هي القاعدة ومن ثم لا بد من وضع الأسس والأعراف اللازمة لاستمرار هذه السمة.

07- **أزمة التنظيم السياسي للسلطة:**

تعد السلطة السياسية ركنا جوهريا وأساسيا في قيام الدولة نظرا لكونها العنصر المميز للدولة عن غيرها من الجماعات، حيث تمارس سلطتها وسيادتها على جميع الأفراد الموجودين فوق إقليمها إلا استثناءات ووفقا للقانون الدولي، حتى إن البعض من الفقهاء يعرف الدولة بالسلطة، غير أن هذا الرأي منتقد لأن السلطة ظهرت قبل ظهور الدولة وتطورت مع المجتمعات ثم مع الدولة فضلا عن أنها أشمل من هذا التنظيم.

وتعتبر السلطة أكثر من ضرورية لقيام الدولة، لكونها الوسيلة التي من خلالها تتمكن الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، كما أن هدف السلطة كذلك هو حماية مصالح الأفراد والجماعات وتنظيم أمرها بما يتماشى والصالح العام، شريطة أن تقوم هذه السلطة على رضا وقبول المحكومين، وهذا ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة قاصرة على حماية مصالح الحاكم عن طريق القوة[29].

وتبرز أزمة التنظيم السياسي للسلطة في خصائصها ومدى ارتباطها بالمجتمع، فالسلطة شاملة لجميع الأنشطة البشرية وليست خاصة على جانب معين من تلك النشاطات فهي تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى غيرها من المجالات، وتنظيم السلطة يعني احتكارها الشرعي والمنظم للعنف واستخدامها لردع المخالفين[30].

فالسلطة هي سلطة عليا تسمو على جميع السلطات الأخرى في المجتمع، وتخضع لها جميع مؤسسات الدولة وأفراد الشعب بدون استثناء، فهي سلطة وطنية نابعة من وجود الدولة ومعبرة الإرادة المستقلة، وتسيطر على كامل الإقليم، ووجود أزمة تنظيم سياسي للسلطة يعني بالضرورة وجود أزمة بنى في المجتمع، فهذا الأخير لا يمكن أن يمارس نشاطه في غياب الفعلي للسلطة، فالنظريات المفسرة لظاهرة السلطة ونخص بالذكر نظريات العقد الاجتماعي كلها أكدت أن السلطة جاءت وليدة الحاجة إليها، لكن إذا كانت السلطة في حد ذاتها بحاجة إلى تنظيم فالمجتمع لن يكون في حال أفضل منها[31].

الخاتمة:

إن وحدة المجتمع وتكامله السياسي هو أمر ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، والنظام السياسي يستنفر كامل طاقاته وإمكاناته من أجل تحقيق هذا المطلب، فالتنمية السياسية باتت اكثر من مطلب ضروري لتحقيق هذا الهدف، فمن خلالها يحافظ النظام السياسي على سماته الأساسية التي ان فشل في تقديم إجابات واضحة عنها قد تتحول إلى أزمات التي ستضرب بوحدة وتكامل المجتمع، فالتنمية السياسية تمكن النظام السياسي من بناء هوية واحدة مشتركة بين جميع أجزاء المجتمع التي تتعدد وتتنوع فيه الهويات وتتفرع وإلى جانب كل هذا التعقيد تطرح إشكالية العولمة كمتغير بارز يهدد الهوية الوطنية القومية لكامل المجتمع، والأمر ذاته ينطبق على باقي الأزمات الأخرى.

إن هذه المؤشرات تشير إلى غاية التنمية السياسية وهي تخليص المجتمع من بعض هذه الأزمات السائدة، فهي مؤشرات تعبر عن الحداثة السياسية، إلا أنه لا يمكن الإغفال أو التغاضي عن بعض المؤشرات الأخرى كأزمة بناء الأمة وغيرها لأن التنمية السياسية في النهاية لا تعدو أن تكون عملية تخليص المجتمع من ربقة (أزمة أو ضائقة) التخلف السياسي، فالتنمية السياسية هي تلك العملية التي من خلالها يتخلص المجتمع من سمات تخلفه سياسيا، ومن ثم تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، وترجع العديد من الدراسات أن من بين أسباب فشل عمليات التنمية المحلية هو اعتمادها الكبير عن الجانب الاقتصادي وإهمالها للجانب السياسي، فلا يمكن نجاح التنمية في مجتمع يعاني الانقسام على نفسه والتفكك وتنعدم فيه الهوية المشتركة التي تستمد قوتها من الهويات الفرعية النابعة من عمق المجتمع، كما أن أزمة المشاركة السياسية تعني غياب المجتمع عن المشاركة في عمليات صنع القرار خاصة تلك المتعلقة به وهذا ما يجعلها سياسات مركزية بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي الحقيقي، فالتنمية السياسية وإن كانت من بين الوظائف السياسية إلا أن آثارها تعود المجتمع كما تعود كذلك على النظام وعندما تكون الجبهة الداخلية للنظام السياسي متماسكة وموحدة فإن النظام السياسي بإمكانه مواجهة التحديات الخارجية.

قائمة المراجع والاحالات:

[1] أمين محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية.** غزة الجامعة الاسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2011 ص07

[2] غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث.** بغداد جامعة بغداد كلية العلوم السياسية 1993 ص 08

[3] محمد منير حجاب، **الاعلام والتنمية الشاملة.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط1 ص 87

[4] أسعد سمير أسعد حلبوني، "**المدرسة التجديدية في الفكر الإسلامي وأثرها على التنمية السياسية المشاركة السياسية عند المرأة نموذجا**". رسالة لنيل شهادة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين 2012 غير منشورة ص 36

[5] صالح بلحاج، " **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات**" www.google.com تاريخ الاطلاع على الصفحة doc 2014/02/23

[6] صبحي رشيد اليازجي، " **إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم، دراسة موضوعية**" مجلة الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين، العدد الثاني 2011 ص[334]

[7] صبحي رشيد اليازجي، نفس المرجع ص[336]

[8] الازمة الاقتصادية هناك من يعتبرها ضمن دورة حياة الاقتصاد وأنها تعطي نفسا آخر له، مثل الازمة الاقتصادية التي وقعت في سنة 1929 والتي أعطت للنظام الرأسمالي بعدا آخر من حيث التنظيم والنشاط والكفاءة والفعالية، إذن فالأزمة هي حالة صحية أكثر منها مرضية فقط تختلف حدتها ووقعها بحسب قوة الاقتصاد القائم.

[9] محمد بقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية.** الجزائر: مطبعة حلب، 1993 ص15

[10] نوال بلحربي، " **أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007**". مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاعلام، فرع التنظيم السياسي والإداري ، غير منشورة ص39

[11] ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 سنة 2001 ص183

[12] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية.** قالمة (الجزائر): مديرية النشر لجامعة قالمة ط1 سنة 2006 ص119

[13] أغلب النزاعات الموجودة في العالم خاصة مناطق دول العالم الثالث يكون السبب وراءها الاقليات أين يتم التمييز بينها وبين الجماعات الأخرى كذلك الحدود الموجودة التي وجدت بعض الاقليات نفسها مقسمة بين عدة كيانات سياسية، في الوقت الذي نجح فيه النموذج الغربي التنموي في إزالة هذه الحواجز والحدود وتركت المجال مفتوحا لتنقل السلع والأفراد وحتى الأموال بكل حرية.

[14] كاظم شبيب، **المسألة الطائفية تعدد الهويات داخل الدولة الواحدة.** بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر ط1 سنة 2011

[15] يمكن ضرب عدة أمثلة في العالم كدولة لبنان أين دارت حرب أهلية بسبب تعدد الطوائف داخل المجتمع وتعددت الهويات حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية فإن السلم تم بناءه على حساب تعدد الولاءات والاثنيات حيث غابت الهوية الوطنية للدولة وحضرت الهوية الاثنية والولاء الطائفي مما يجعل بوادر الازمة لا تزال قائمة.

[16] أمين محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية.** مرجع سابق ص15

[17] نوال بلحربي، **" أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007"**. مرجع سابق ص45 لمزيد من المعلومات حول صور الشرعية يمكن العودة لهذا المرجع.

[18] نفس المرجع السابق الذكر.

[19] أمين محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية**. مرجع سابق ص15

[20] سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**. الاسكندرية: كلية التربية جامعة عين شمس 2005 ص22

[21] من الأزمات التي عصفت بالنظام السياسي في ظل الأحادية الحزبية أزمة المشاركة السياسية أين اعتمد الحزب على التعبئة والحشد وغابت الجماهير عن المشاركة الفعلية في صنع القرارات واقتصر دورها على التأييد والمساندة الأمر الذي أدى إلى ظهور موجات واسعة من العنف تمثلت في صورة جلية في أحداث أكتوبر 1988 التي نقلة نوعية في تاريخ البلاد.

[22] أمين محمد علي دبور، **دراسات في التنمية السياسية**. مرجع سابق ص25

[23] بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1 سنة 2013 ص111

[24] في افريقيا ودول أمريكا اللاتينية تنتج منتوجات لا تخدم مجتمعاتها كانتاج الكروم الموجه لصنع النبيذ في الدول الاستعمارية وحتى انتاج المطاط وغيرها رغم توفيرها للريع إلا أنه لا يكون بالقدر الكافي مع سوء التسيير والاستغلال تصبح أزمة نوزيع حقيقية

[25] يمكن ضرب المثل بدولة السودان في إفريقيا أين بدأت مطالب الفئات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل لتتطور فيما بعد لتصبح أكثر تطرفا في الطالبة في اقتسام ثروات البلاد وحتى اقتسام المناصب السياسية العليا في البلاد وهناك العديد من الأمثلة في العالم

[26] بومدين طامشة، مرجع سابق ص112

[27] أمين محمد علي دبور، مرجع سابق ص 27

[28] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: عالم المعرفة 1978 ص161

[29] بومدين طامشة، مرجع سابق ص70

[30] موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**. ت سامي الدروبي. بيروت: المركز الثقافي العربي ط1 2009 ص215

[31] جان ماري دانكان، **علم السياسة**. ت محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ط1 1997 ص 122